الأمم المتحدة

E/CN.3/2005/20

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
21 December 2004
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية
الدورة السادسة والثلاثون
١ - ٤ آذار/مارس ٢٠٠٥
البند ٧ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*
الأنشطة غير المصنفة حسب المجال: مؤشرات لمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة

مؤشرات لرصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير بناء على طلب اللجنة الإحصائية في دورتها الخامسة والثلاثين(أ). ويقدم التقرير وصفا للأعمال التي اضطلع بها فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، خلال فترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ لجمع المؤشرات وتحليلها، واستعراض المنهجيات المتعلقة بالمؤشرات المتفق عليها، وتنسيق أعمال جمع البيانات على الصعيد العالمي وتنسيق الدعم المقدم إلى البلدان التي تقود عملية وضع برامج لجمع البيانات وتحليلها، وإعداد تقارير عنها لأغراض مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. ويقدم التقرير وصفا أيضا لخطة العمل الدولية لفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ الخاصة بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، تمهيدا للجلسة العامة الرفيعة المستوى التي ستعقد في الدورة الستين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٥، والعلاقة المتبادلة بين العمل على الصعيد الدولي وعلى الصعيد الوطني فيما يتعلق بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. والتقرير مقدم إلى اللجنة لتطلع عليه.

(أ) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٤، الملحق رقم ٤ (E/2004/24)، الفصل أولا - ألف.

* E/CN.3/2005/1.

270105 250105 04-66044 (A)
0466044

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٤	٣
ثانيا – الأعمال المشتركة بين الوكالات بشأن رصد التقدم المحرز	٥-١٤	٤
ألف – الرصد العالمي	٥-٩	٤
باء – الأهداف الإنمائية للألفية بوصفها أهدافا وطنية: الرصد على الصعيد القطري	١٠-١٤	٦
ثالثا – وضع إحصاءات لرصد الأهداف الإنمائية للألفية	١٥-٣٤	٧
ألف – تحسين النهج الإحصائية التي تشكل أساس مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية	١٧-٢٢	٨
بـاء – الاحتياجات من البيانات وبناء القدرة الإحصائية	٢٣-٣٤	٩
١ – الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات	٢٩-٣٠	١٠
٢ – الشبكة الدولية لاستقصاءات الأسر المعيشية	٣١	١١
٣ – أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال بناء القدرات الإحصائية	٣٢-٣٣	١١
٤ – أنشطة أخرى	٣٤	١٢
المرفق – النهوض بنوعية البيانات المتعلقة بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية		١٤

أولا – مقدمة

١ – في عام ٢٠٠١، وكأحد أنشطة متابعة اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وطلب الأمين العام تقديم إحصاءات وتحليل بصورة منتظمة لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، قامت الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة بتشكيل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. ويتولى فريق الخبراء المسؤولية عن جمع الإحصاءات وتحليل الاتجاهات لوضع تقارير عالمية سنوية عن الأهداف الإنمائية للألفية، وتحديد النهج والمواصفات التقنية لمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. وخلال عمله، وبالتشاور مع المشاركين من البلدان والمانحين، قام الفريق أيضا بتحديد مجالات واستراتيجيات رئيسية لتعزيز القدرة الإحصائية في البلدان لإنتاج إحصاءات إنمائية تتعلق بالأهداف. وتتولى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة وشعبتها الإحصائية قيادة أعمال فريق الخبراء، وهما مسؤولتان عن وضع الإحصاءات والتحليلات المتعلقة بالأهداف التي ستستخدم أساسا للتقرير السنوي الذي يقدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة عن تنفيذ إعلان الألفية (انظر A/57/270؛ و A/58/323؛ و A/59/282 و Corr.1).

٢ – ويستند الرصد إلى سلسلة بيانات دولية تتولى جمعها وكالات متخصصة مسؤولة عن مجالات مختلفة تغطيها الأهداف. ولكفالة التشاور والتعاون بصورة كاملة في جميع أرجاء منظومة الأمم المتحدة، وغيرها من الوكالات الدولية والدوائر الإحصائية الوطنية ذات الصلة، فإن فريق الخبراء يضم ممثلين من وكالات متخصصة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، واللجان الإقليمية والمكاتب الإحصائية الوطنية والمانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف والخبراء المخصصين المعنيين بمواضيع مختارة. ويلتقي فريق الخبراء مرة في السنة على الأقل لاستعراض النهج والمعايير والبيانات المتاحة عن المؤشرات المتفق عليها، ويقوم باستعراض وتحليل الاتجاهات الخاصة بكل الأهداف والغايات القابلة للقياس.

٣ – واعتمدت مؤتمرات رئيسية ومؤتمرات قمة عقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي مجموعات من المؤشرات لرصد التقدم المحرز في مجالات رئيسية تم تحديدها في خطط عملها وبرامجها الختامية، ولتكون أساسا للسياسات الضرورية. وبعد أن تم تحديد مجموعة مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، طلبت الشعبة الإحصائية أن تقوم لجنة استشارية معنية بالمؤشرات باستعراض مؤشرات المؤتمر، وفق ما حدده أصدقاء الرئيس بالنسبة لمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. وقامت اللجنة، التي كانت مؤلفة من خبراء في

الإحصاءات الوطنية من ١٣ دولة عضوا، باستعراض التطابق بين المؤشرات الرئيسية المحددة في تقرير أصدقاء الرئيس عن تقييم المؤشرات الإحصائية المستمدة من اجتماعات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة (E/CN.3/2002/26)، ومؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية (انظر E/CN.3/2004/33). واعتمدت اللجنة الإحصائية في دورتها الخامسة والثلاثين استنتاجات اللجنة.

٤ - وسيقدم التقرير الحالي وصفا لأعمال فريق الخبراء المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٤، ويستعرض خططا لإعداد مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، ورصد النواتج المزمع إصدارها في عام ٢٠٠٥، بصدد سلسلة الفعاليات المخطط لها تمهيدا للجلسة العامة الرفيعة المستوى للدورة الستين للجمعية العامة التي ستعقد في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٥.

ثانيا - الأعمال المشتركة بين الوكالات بشأن رصد التقدم المحرز

ألف - الرصد العالمي

٥ - اجتمع فريق الخبراء مرتين في عام ٢٠٠٤. وبعد الاجتماع الأول المنعقد في نيويورك في الفترة ما بين ٢٧ آذار/مارس و ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، قام باستعراض سلسلة البيانات وتحليلات الاتجاهات التي جمعتها الوكالات بشأن التقدم المحرز لتحقيق الأهداف والغايات من أجل التحضير لتقرير عام ٢٠٠٤؛ واتفق على خطط وجدول زمني لتحضير مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية والتحليلات التي سترد في تقارير عام ٢٠٠٥؛ ونظر في الأعمال الدولية اللازمة للمضي قدما في تطوير النُهج والمؤشرات الإحصائية المناسبة لقياس إنجاز الأهداف والغايات؛ ونظر فيما يلزم من برامج تعاون تقنية على الصعيدين الإقليمي والقطري لدعم بناء القدرات الإحصائية في البلدان لأغراض رصد وبرمجة الأهداف الإنمائية للألفية.

٦ - وبناء على المدخلات التي قدمتها الوكالات، قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وشعبتها الإحصائية بإعداد تقرير عنوانه "التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ١٩٩٠-٢٠٠٤" (انظر http://millenniumindicators.un.org)، مجموعة إحصائية وتحليل الاتجاهات التي سيستند إليها تقرير الأمين العام عام ٢٠٠٤ الذي سيقدمه إلى الجمعية العامة عن تنفيذ إعلان الألفية (A/59/282 و Corr.1).

٧ - وجرى خلال عام ٢٠٠٤ أيضا تحديث قاعدة بيانات مؤشرات الألفية لدى الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة بصورة منتظمة http://millenniumindicators.un.org، وقامت الوكالات المسؤولة بتوفير سلاسل بيانات قطرية عن مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية المتفق

عليها فضلا عن سلاسل إضافية تم تقديمها كمعلومات تكميلية من أجل وضع تحليل أكثر عمقاً. وتتضمن قاعدة البيانات حاليا أحدث سلاسل البيانات التي أنتجتها وقدمتها الوكالات الشريكة والمتسقة مع التقديرات الإقليمية والعالمية التي سيجري عرضها في جولة عام ٢٠٠٥ للتقارير العالمية عن الأهداف الإنمائية للألفية.

٨ - وبعد اجتماعه الثاني الذي عقد في جنيف في الفترة ما بين ٢٧ أيلول/سبتمبر و ١ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٤، وقام فريق الخبراء باستعراض خطط إعداد التقارير في عام ٢٠٠٥، قبل الجلسة العامة رفيعة المستوى التي ستعقد في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٥ وقام بتقييم توافر البيانات لجولة تقارير عام ٢٠٠٥. واستعرض فريق الخبراء أيضا مقترحات ووضع مسودة خطة عمل لإصدار منشور عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ١٩٩٠-٢٠٠٥ لتوزيعها في جميع أنحاء العالم على عامة الناس ووسائط الإعلام وقادة الرأي وصانعي السياسات في عام ٢٠٠٥؛ وناقش سبل تحسين النُهج وبرامج جمع البيانات لمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية؛ واستعرض الاتجاهات وأمثلة عن التقارير القطرية عن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وبحث خططا وجدولا زمنيا لنشر نواتج أخرى متصلة بالأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٥، بما في ذلك منشور للإنترنت صادر عن الشعبة الإحصائية عن اتجاهات الأهداف الإنمائية للألفية، وقاعدة بيانات بمؤشرات الألفية وغيرها من مجموعات البيانات التي أنتجتها مختلف الوكالات، مع التركيز على كفالة اتساق البيانات والتزامها الكامل بالتحليل المعروض في التقارير الرئيسية عن الأهداف الإنمائية للألفية والتقارير القطاعية العالمية. وحضر الاجتماع ٨٣ اختصاصيا من وكالات دولية وخمسة لجان إقليمية، ومن مكاتب إحصائية وطنية ومن وكالات للمانحين. ولأول مرة يحضر ممثلون عن مصرف التنمية الآسيوي والاتحاد الأوروبي.

٩ - واتفق فريق الخبراء على أن تكون النواتج المتوقع أن تصدر في عام ٢٠٠٥ بصدد الجلسة العامة الرفيعة المستوى التي ستعقد في شهر أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٥ على النحو التالي:

(أ) مجموعة كاملة من البيانات والتحليل المتعلق بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية من المزمع أن تقدمها الشعبة الإحصائية إلى المكتب التنفيذي للأمين العام ليستخدمها الأمين العام في تقريره الشامل إلى الدورة الستين للجمعية العامة في عام ٢٠٠٥؛

(ب) تقرير من المزمع توزيعه على نطاق واسع عن اتجاهات الأهداف الإنمائية للألفية خلال فترة ١٩٩٠-٢٠٠٥، سيصدر بعد صدور تقرير الأمين العام ليكون أساسا

للمناقشة الدولية السياسية عن الأهداف الإنمائية للألفية قبل انعقاد مؤتمر قمة الألفية في أيلول/سبتمبر؛

(ج) منشور الإنترنت السنوي للشعبة الإحصائية في موقعها على الإنترنت (http://millenniumindicators.un.org)، ويتضمن بيانات وتحليلات تفصيلية عن الأهداف الإنمائية للألفية ومؤشرات مرجعية.

باء – الأهداف الإنمائية للألفية بوصفها أهدافا وطنية: الرصد على الصعيد القطري

١٠ – إن أحد العناصر الأساسية لرصد الأهداف الإنمائية للألفية يتمثل في إعداد بيانات وتحليلات عن الاتجاهات ذات الصلة على الصعيد الوطني في التقارير القطرية عن الأهداف الإنمائية للألفية. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الوكالة الرئيسية في هذا العمل وما برح البرنامج يساعد الحكومات والأفرقة القطرية المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية في تحضير ونشر تقاريرها من خلال التدريب والدعم المالي.

١١ – وتركز التقارير القطرية بصورة رئيسية على الدعوة الوطنية والحوار العام حول الأهداف. وجرى الآن وضع تقارير وطنية عن الأهداف الإنمائية للألفية في ٩٤ بلدا وتستخدم على نطاق واسع كأساس للمناقشة الوطنية وللترويج لإنتاج إحصاءات واستخدامها في صنع السياسات وفي الرصد. وقامت ستة بلدان بإعداد تقاريرها الثانية (أرمينيا وألبانيا وبوليفيا والسنغال وكمبوديا وليتوانيا) وأصدرت كل من فييت نام والكاميرون تقريرها السنوي للمرة الثالثة على التوالي. وأخذت نوعية التقارير عن الأهداف الإنمائية للألفية تتحسن بصورة متزايدة من حيث مسارها وحصيلتها على السواء، وذلك نتيجة لاكتساب البلدان مزيدا من الخبرة. وازداد بشكل خاص ما تقدمه التقارير من بيانات مصنفة حسب المناطق الجغرافية وحسب نوع الجنس. وسيقدم في عام ٢٠٠٥ استعراض لجميع التقارير عن الأهداف الإنمائية للألفية لتقييم إدراج بعد جنساني فيها. وجميع التقارير القطرية متاحة على موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الإنترنت (http://www.undp.org/mdg/countryreports.htm).

١٢ – وصدر أيضا تقريران إقليميان عن الأهداف الإنمائية للألفية للدول العربية ووسط أوروبا، في عام ٢٠٠٤، وبذلك بلغ مجموع التقارير القطرية خمسة تقارير. وأعدت أيضا تقارير دون إقليمية لمنطقة البحر الكاريبي وجنوب المحيط الهادئ.

١٣ – وتمثل التقارير القطرية عن الأهداف الإنمائية للألفية أداة رئيسية في التوعية وفي المساعدة على تركيز النقاش الوطني على المسائل الإنمائية والتأثير على العملية السياسية

الوطنية من خلال توجيه الاهتمام إلى شواغل تحديد الأولويات وتشجيع إجراء حوار عام. ففي ألبانيا، على سبيل المثال، أصدر البرلمان قرارا بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. وفي نيبال، قامت الحكومة بربط استراتيجية الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية بخطة شاملة للأعمال التجارية. وصار للقادة السياسيين دور أكبر في إصدار هذه التقارير مما يدل على قوة التزامهم. وباتت الملكية القطرية للتقارير أيضا أكثر وضوحا مع ازدياد عدد البلدان التي أخذت تضع أهدافا تناسب خططها وأولوياتها الإنمائية الوطنية.

١٤ - وأحرزت تقدم أيضا فيما يتصل بتقارير البلدان المانحة عن الهدف ٨ المتعلق بغايات إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. فقد أصدرت الدانمرك وهولندا والسويد والنرويج تقارير عن الأهداف الإنمائية للألفية. وأكملت الدانمرك مؤخرا تقريرها الثاني، ومن المتوقع أن تكمل كندا تقريرها الأول قبل نهاية عام ٢٠٠٤. ويغطي تقرير النرويج، إضافة إلى الهدف ٨، التقدم المحرز باتجاه تكييف سياساتها الأوسع نطاقا للمساعدة في تعديل الأوضاع الإطارية الدولية لمحاربة الفقر، وهي تحث بلدانا مانحة أخرى على إعداد تقارير عن المجال نفسه. وستعد المفوضية الأوروبية أيضا تقريرا في عام ٢٠٠٥. وأخيرا، بدأت عدة بلدان نامية بوضع تقارير عن الهدف ٨ من منظور المتلقي، بما في ذلك باراغواي وبنن والجمهورية التشيكية وغينيا وفييت نام ولبنان.

ثالثا - وضع إحصاءات لرصد الأهداف الإنمائية للألفية

١٥ - نجحت الأهداف الإنمائية للألفية في التوعية بحقيقة أن المعارف الكمية السليمة عن التقدم المحرز والعقبات تشكل عنصرا هاما من عناصر بلوغ الأهداف النهائية المحددة في إعلان الألفية.

١٦ - وكشفت متطلبات الرصد أيضا بشكل واضح جوانب عجز هامة في ما هو متاح من بيانات لرصد جهود التنمية وحدودها في المواصفات والنهج التقنية لتجميع مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الواضح أن وضع ما يلزم من بيانات لرصد الأهداف في البلدان ذات الموارد المحدودة يشكل تحديا كبيرا. فتجميع بيانات وفق مستويين إقليمي وعالمي مهمين يشكل مهمة معقدة أخرى. وأخيرا، لم تتطور تماما عملية توثيق المصادر والنهج بالنسبة لبعض المؤشرات - وخصوصا في مجالات السياسات التي لم تصبح محور اهتمام الرصد إلا في الآونة الأخيرة فقط.

ألف – تحسين النهج الإحصائية التي تشكل أساس مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية

١٧ – خلال السنوات القليلة الماضية، عمل فريق الخبراء على تشجيع تحسين الوثائق المتعلقة بالمعايير والنهج المستخدمة في تجميع وتحليل المؤشرات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك إيجاد سبل لتجميع البيانات القطرية بطريقة ذات معنى، والتغلب على مشاكل مقارنة البيانات، والأهم من ذلك، تقديم تحليل ذي معنى للأرقام الإجمالية التي تشكل الحالة المحلية. ويجري هذا العمل من خلال فريق الخبراء ومن خلال الأفرقة الفرعية المواضيعية التي شكلها الفريق، ومن خلال آليات أخرى مشتركة بين الوكالات تجمع بين الوكالات المتخصصة في شتى الميادين التي تغطيها الأهداف.

١٨ – وأُنشئت الأفرقة الفرعية المواضيعية التابعة لفريق الخبراء في مطلع عام ٢٠٠٤، وذلك بعد أن وافق الفريق في اجتماعه المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ على أن بعض المجالات تحتاج إلى اهتمام على وجه السرعة. وتستعرض الأفرقة الفرعية المنهجيات والمواصفات الفنية المتصلة بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، وتستعرض البيانات ومصادر البيانات المتاحة عادة في البلدان فيما يتعلق بتجميع المؤشرات على الصعيد القطري ولإدراجها في سلاسل البيانات الدولية وتقترح على البلدان مبادئ توجيهية وأولويات لبناء القدرات. ويقوم فريق الخبراء بالنظر في نواتج واقتراحات الأفرقة الفرعية، وتتولى الشعبة الإحصائية مسألة التنسيق. وفي الاجتماع الذي عقده فريق الخبراء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، قام بتشكيل أفرقة فرعية معنية بالمؤشرات الجنسانية؛ والفقر والجوع؛ والبيئة؛ والأحياء الفقيرة؛ والعمالة.

١٩ – وعقدت الأفرقة الفرعية عدة اجتماعات خلال عام ٢٠٠٤ ورفعت تقارير بالنتائج التي توصلت إليها إلى فريق الخبراء في اجتماعه المعقود في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٤. وقدمت توصياتها بشأن متابعة وتحسين بعض المؤشرات التي ثبت أنها تطرح إشكالية. وستُناقش توصياتها بعد مؤتمر القمة عام ٢٠٠٥. وجميع الأفرقة الفرعية لديها ممثلون قطريون من الدوائر الإحصائية الوطنية.

٢٠ – وقام فريق الخبراء برصد أعمال فرق عمل مشروع الألفية بالأمم المتحدة عن كثب. وفي معظم الحالات، كان بعض أعضاء فرق العمل يشاركون أيضا في الأفرقة الفرعية والعكس بالعكس.

٢١ – وأحد العناصر الهامة للعمل الذي اضطلعت به الأفرقة العاملة مكرس للتوفيق بين بيانات مستمدة من مصادر مختلفة والبحث عن طرق لتوحيد هذه البيانات – كما في حالة القيد في نظم التعليم والمستويات التي يتم بلوغها وتحديد مؤشرات تكون أنسب للتحليل على

الصعيدين الوطني ودون الوطني ويمكن تقديمها مُصنفة وفق فئات سكانية مختلفة لاستخدامها في التقارير القطرية – كما في حالة قائمة المؤشرات الجنسانية المحددة للتقارير الوطنية.

٢٢ – ويرد في المرفق وصف تفصيلي لمجالات العمل والتطورات الأخيرة.

باء – الاحتياجات من البيانات وبناء القدرة الإحصائية

٢٣ – لا تزال البيانات قليلة بالنسبة لعدة مؤشرات تتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، بينما يجري في حالة بعض المؤشرات الأخرى تقدير معظم البيانات المتاحة في المصادر الدولية عن طريق وكالات دولية مسؤولة عن تجميع البيانات. ورغم أن استخدام المصادر الدولية والتقديرات العالمية والإقليمية تبرره متطلبات الرصد والضرورة السياسية لتبيان الاتجاهات وجوانب التقصير لأغراض الدعوة، فإن تحسين إنتاج البيانات على الصعيد الوطني لا يزال أولى الأولويات بالنسبة للأوساط الإحصائية.

٢٤ – ويمثل توفر الإحصاءات التي يمكن الاعتماد عليها وقدرة الحكومات على قياس ورصد المؤشرات الإنمائية على نحو منهجي عاملا لا يُستغنى عنه لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان. بيد أن العديد من البلدان يفتقر إلى القدرات الإحصائية لإنتاج بيانات يُعتمد عليها بصورة منتظمة تفي بالأولويات المتعلقة بالسياسات الوطنية، وجعلها أساسا لما يلزم من سياسات ورصد تلك السياسات. والكثير من البلدان يفتقر إلى برنامج مستدام متماسك لإجراء دراسات استقصائية للأسر المعيشية أو نظم بيانات إدارية يمكن استخدامها لإنتاج إحصاءات أساسية بصورة روتينية[(١)]. وعندما لا تتوفر نظم إحصائية أساسية، قد يعتمد الرصد العالمي على التقديرات الوطنية والدولية التي تتفاوت نوعيتها ومدى إمكانية الاعتماد عليها. وقد يؤدي هذا الأمر إلى إعطاء أحكام خاطئة بشأن التقدم المحرز وقد يقوض فعالية التخطيط للسياسات وتنفيذ الأنشطة على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي.

٢٥ – وأقر فريق الخبراء بأن الرصد النوعي للتقدم المحرز أسهل بالنسبة لبعض الأهداف من غيرها وأن البيانات ذات الجودة العالية لبعض المؤشرات متوافرة لبلدان كثيرة، وبناء عليه ناقش الفريق ضرورة مساعدة البلدان في بناء قدراتها الوطنية.

٢٦ – وحددت الأعمال التي جرت بشأن مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية تحديدا واضحا ضرورة تأمين التزامات وطنية ودولية جديدة وجوهرية لتوفير موارد كافية وحسنة التنسيق ليكون لها تأثير دائم على تطوير الخدمات الإحصائية الوطنية. وخلال الأعوام الثلاث الماضية، ومع تبلور الالتزامات بهذه الأهداف، قامت الحكومات والوكالات والهيئات المانحة

بتحديد متطلبات البرامج الإحصائية لأغراض الرصد الفعال والمستمر والتزمت بتلبية هذه الاحتياجات على نحو متسق.

٢٧ - وكانت الخطوة الرئيسية في تحويل هذه الالتزامات إلى فعل لغرض التطوير الإحصائي هي قيام اجتماع المائدة المستديرة الدوري الثاني بشأن الإدارة لتحقيق نتائج إنمائية، المعقود في مراكش يومي ٤ و ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤[٢] بالتصديق على خطة عمل مراكش في مجال الإحصاءات بيانات أفضل من أجل نتائج أفضل: وخطة عمل من أجل تحسين إحصاءات التنمية. وتطرح خطة العمل عددا من التوصيات المحددة الموجهة إلى المانحين والأوساط الإحصائية الدولية لدعم وضع برامج إحصائية وطنية وكفالة التمويل والدعم التقني لبناء القدرات الإحصائية. وأيدت اللجنة الإحصائية هذه التوصيات في دورتها الخامسة والثلاثين المعقودة في آذار/مارس ٢٠٠٤ [٣].

٢٨ - تدعو خطة عمل مراكش لزيادة الموارد من أجل بناء قدرات إحصائية في البلدان. وتقدر الخطة التمويل الإضافي اللازم للدعم الكامل لخطة عمل مراكش بـ ١١٨ مليون دولار في السنة من أجل بناء القدرات الإحصائية الوطنية، مثل تعداد السكان وتعداد المساكن. وجرت تغذية الصندوق الاستئماني لبناء القدرات الإحصائية التابع للبنك الدولي وتمت الموافقة على تجديد تمويل أمانة الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين. ووافق البنك الدولي في آذار/مارس ٢٠٠٤ على برنامج لتقديم القروض اللازمة لتسهيل حصول البلدان على القروض والائتمانات لتنفيذ خططها الخاصة بالتنمية الإحصائية. وكانت أوكرانيا وبوركينا فاسو أول بلدين يستفيدان من هذا التسهيل وستتبعهما بقية البلدان.

١ - الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات

٢٩ - اتفق راسمو السياسات الوطنية وأوساط التنمية الدولية في خطة العمل على إعطاء أهمية جديدة ملحة لتقوية القدرات الإحصائية من أجل دعم تصميم ورصد وتقييم برامج التنمية الوطنية، بما فيها استراتيجيات الحد من الفقر والاستراتيجيات القطاعية والأهداف الإنمائية للألفية وذلك عن طريق إدماج التخطيط الاستراتيجي للأنظمة الإحصائية في صلب الأنشطة الرئيسية، وإعداد استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات لكل البلدان المنخفضة الدخل بحلول عام ٢٠٠٦. وتوفر الاستراتيجية الوطنية للإحصاءات خريطة طريق لتقوية القدرات الإحصائية عبر النظام الإحصائي الوطني بكامله، تعتمد على ما يوجد من أُطر ومن برامج للتحسين، وتندرج في صلب عمليات السياسة الوطنية وتوفر إطارا لتعبئة واستغلال الموارد الوطنية والعالمية.

٣٠ - وتشمل النشاطات الإقليمية للشراكة الدعوة لنهج الاستراتيجية الوطنية؛ وتقييما أوليا يتم على أساسه قياس التقدم المحرز؛ وحلقات عمل إقليمية لدعم تصميم استراتيجيات وطنية؛ وتسهيل تقديم الدعم المالي والفني لتصميم الاستراتيجيات الوطنية؛ وتقديم تقارير عن التقدم المحرز. ويتم ذلك العمل بالتعاون مع المنظمات الإقليمية وشركاء التنمية. وجرى تنظيم أنشطة برامجية لأمريكا الوسطى ومجموعة بلدان الأنديز والدول العربية والبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وبلدان شرق وجنوب ووسط آسيا. وأعدت الشراكة الوثائق والمبادئ التوجيهية اللازمة لدعم تلك البرامج (للاطلاع على النسخ الحالية انظر http://www.paris21.org).

٢ - الشبكة الدولية لاستقصاءات الأسر المعيشية

٣١ - تتمثل إحدى نقاط العمل الواردة في خطة العمل في إنشاء شبكة دولية لاستقصاءات الأسر المعيشية عقدت أول اجتماعاتها في واشنطن العاصمة في حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وعقد الاجتماع الثاني في جنيف في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ واشترك في استضافته منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. وتتمثل أهداف الشبكة في تحسين توافر الاستقصاءات وإمكانية الحصول عليها ونوعيتها، وتفادي الازدواجية وتقليل التكاليف ورفع الحمل عن كاهل الأنظمة الإحصائية الوطنية. وقد أدركت الشبكة ضرورة أن تقوم المنظمات الدولية التي تعمل في مجال استقصاءات الأسر المعيشية بتنسيق نشاطاتها بطريقة أجود، وشددت على أهمية التعاون مع البلدان الشريكة لضمان الوفاء بالاحتياجات الإحصائية الوطنية. واتفقت الشبكة على العمل نحو تحقيق تلك الأهداف عبر برنامج لتنسيق وموائمة الاستقصاءات واستخدام أدوات محسنة لحفظ ونشر بيانات الاستقصاءات والمعلومات المتعلقة ببياناتها. ورغم أنه سيجري التركيز في البداية على الحصول على نتائج فورية على المستوى العالمي عن طريق زيادة حرية الحصول على مجموعات البيانات الموجودة حاليا والتعاون في تصميم ونشر الدراسات الاستقصائية الدولية، فقد شددت الشبكة على أهمية تعزيز الطلب على الإحصاءات السليمة واستخدامها، وأهمية تعزيز القدرات الوطنية في مجال البرامج الخاصة بالاستقصاءات.

٣ - أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال بناء القدرات الإحصائية

٣٢ - إن تركيز فريق مكافحة الفقر التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على استخدام البيانات في الدعوة العامة والدعوة في مجال السياسات إلى بناء شعور أقوى بالملكية الوطنية يتمم النشاطات الأخرى لبناء القدرات التي تركز بدرجة أكبر على إنتاج وتوفير البيانات.

٣٣ - وقد وضعت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مشروعا لتعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية على الاحتفاظ بمستودع مركزي للبيانات لأغراض تقديم التقارير عن الأهداف الإنمائية للألفية ورصد تأثير استراتيجيات التنمية الوطنية. ويوفر المشروع أيضا تدريبا للمستعملين بغرض تحسين استخدام بيانات ومؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية ولتحسين الإدارة المبنية على الأدلة لسياسات التنمية على الصعيد القطري. ومع تحسن إمكانية الحصول على البيانات والتدريب الإحصائي الأساسي، سيسمح المشروع للدعاة في مجال الشؤون العامة برصد التقدم، وتصميم أهداف رقمية تتلاءم مع الأهداف المحددة للقطر، والتصدي للأهداف المتوسطة والمصنفة. ويرتكز هذا المشروع على عمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) فيما يتعلق باستنباط البرنامج الحاسوبي المسمى نظام المعلومات الإنمائية (Devinfo) من أجل رصد الأهداف الإنمائية للألفية. ويشجع المشروع استخدام نظام المعلومات الإنمائية كمستودع مركزي للبيانات. وتقرر أن تكتمل مواد التدريب في صيغتها النهائية بنهاية عام ٢٠٠٤ وأن تترجم بنهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وسيسلم زمام الأمور في هذا الصدد للفرق الإقليمية في أوائل عام ٢٠٠٥. وأثناء عام ٢٠٠٥ ستقوم الفرق الإقليمية بتعميم المشروع على ٣٠ بلدا.

٤ - أنشطة أخرى

٣٤ - نظمت الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة واللجان الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بدعم إضافي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف والشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، حلقات عمل تدريبية عن مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤) وغرب آسيا (شباط/فبراير ٢٠٠٤) وآسيا. ويخطط لعقد حلقات عمل إضافية في أفريقيا وغرب آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠٠٥. ويقدم للمشاركين دورات تدريبية تتعلق بالتعريفات؛ وطرق الحساب؛ والمشاكل المحتملة فيما يتصل بالمصادر؛ واستخدام مصادر بديلة والتداعيات المتصلة بذلك؛ وطرق تفسير وتحليل ونشر مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. وقام فريق الخبراء المشترك والشعبة الإحصائية بتنسيق عملية إعداد استراتيجية مشتركة بشأن الاحتياجات الخاصة ببناء القدرات الإحصائية وتوصيات محددة لرفع كفاءة الخدمات الإحصائية المقدمة لتقرير مشروع الألفية الخاص بالأمم المتحدة. وتوصي الاستراتيجية بأن يجري الاهتمام في تخطيط وتنظيم الإحصاءات بالعمليات والنظم الإحصائية الرئيسية اللازمة، بدلا من إنتاج إحصاءات مخصصة للأهداف الإنمائية للألفية قد تكون غير موثوقة ومزدوجة وتشكل عبئا على الحكومات الوطنية. ولكي يكون النظام

الإحصائي فعالا ويفي بالاحتياجات الرئيسية من البيانات اللازمة من أجل الإدارة المستندة إلى النتائج واحتياجات القياس الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية، فإنه يجب أن يشتمل على ما يلي:

(أ) خدمات إحصائية وطنية فعالة تدار بطريقة جيدة وتستند إلى إطار قانوني ومؤسسي مناسب، وتزود بموارد مالية وبشرية كافية وبنية أساسية لتكنولوجيا المعلومات؛

(ب) برامج منتظمة لجمع وتحليل البيانات، تشمل تعدادا منتظما للسكان والمساكن؛ وبرنامجا متكاملا لاستقصاءات الأسر المعيشية من أجل جمع البيانات الاجتماعية الاقتصادية المصنفة بحسب نوع الجنس؛ وبرنامجا لجمع الإحصاءات الاقتصادية؛ ونظما متسقة لجمع الإحصاءات في قطاعات اجتماعية وبيئية معينة، ولا سيما نُظم جمع المعلومات عن الصحة والتعليم والأغذية والتغذية والبيئة.

الحواشي

(١) انظر، مثلا، دراسات الحالة والدراسة الدولية الخاصة بفريق العمل المعني بتحسين الدعم الإحصائي لرصد الأهداف الإنمائية التابع للشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين، المتوافرة على الموقع: www.paris21.org.

(٢) تم توفير خطة العمل للجنة الإحصائية في دورتها لعام ٢٠٠٤ كوثيقة معلومات أساسية، وهي متوافرة على الموقع http://unstats.un.org/unsd/statcom/sc2004.htm.

(٣) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الملحق رقم ٤ (E/2004/24)، الفصل الخامس - دال.

المرفق

النهوض بنوعية البيانات المتعلقة بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية

وضع المعايير والمبادئ التوجيهية

١ - الفقر والجوع

١ - تتصل المشاكل التي تم الوقوف عليها في هذا المجال بعدم وجود مبادئ توجيهية بشأن معايير الاستقصاءات والقياس متفق عليها دوليا ومتماشية مع المحاسبة القومية ومناسبة للبلدان النامية؛ إلى جانب الصعوبات القائمة فيما يتعلق بالتوفيق بين بيانات الدخل والاستهلاك المستقاة من استقصاءات الأسر المعيشية والمحاسبة القومية. كما يلزم بذل جهود طويلة الأجل من أجل إعداد البيانات اللازمة والإطار المطلوب لإجراء تحليل جنساني للدخل والاستهلاك وللتوزيع داخل الأسر المعيشية، بما في ذلك وضع المنهجيات اللازمة لتحسين استخدام مصادر البيانات القائمة بالفعل، من قبيل استقصاءات الأسر المعيشية واستقصاءات استخدام الوقت.

٢ - وقد أنشئ الفريق الفرعي المعني بالفقر والجوع من أجل معالجة هذه الشواغل. وتشكل الوكالات الإحصائية الدولية والوطنية التالية جزءا من الفريق: البنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (الأونكتاد) ومنظمة العمل الدولية؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ والشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة؛ ومكتب السياسات الإنمائية والتخطيط الإنمائي؛ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والمكاتب الإحصائية الوطنية للمكسيك وكمبوديا وبيرو. ويشترك البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في رئاسة الفريق العامل.

٣ - وعقد أول اجتماع للفريق الفرعي المعني بالفقر والجوع في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ في نيويورك. واتفق في ذلك الاجتماع على أن يضطلع الفريق الفرعي بالمهام التالية:

١ - إعداد وصف تفصيلي أفضل تكاملا للغاية ١ الواردة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية، من أجل إدراجه في تقرير عام ٢٠٠٥. وسيجري النظر من القضايا الجنسانية والصلات القائمة مع المؤشرات الأخرى للأهداف الإنمائية للألفية.

٢ - دراسة الصلات القائمة بين النواتج الحالية لفرقة عمل مشروع الألفية ذات الصلة والوصف التفصيلي لمسألة الفقر والجوع الوارد في التقرير المرحلي عن الأهداف الإنمائية للألفية.

٣ - إجراء مناقشة مع الفريق المعني بتقرير التنمية في العالم لعام ٢٠٠٥ بشأن الصلات القائمة بين التحليلات التي يجريها الفريق حاليا فيما يتعلق بالتكافؤ والوصف التفصيلي الوارد في إطار الأهداف الإنمائية للألفية لمسألة الفقر والجوع.

٤ - استعراض المؤشرات الإضافية اللازمة لأكمال الوصف التفصيلي لعام ٢٠٠٤، ولتحسين قائمة المؤشرات الواردة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية لما بعد عام ٢٠٠٥.

٥ - استعراض مصادر البيانات المتصلة بهذه المسألة وتقييم الثغرات التي تنطوي عليها تلك البيانات، مع التركيز بصفة خاصة على دراسة العلاقة بين الفقر ونوع الجنس.

٦ - إرساء إجراءات مناسبة وفعالة لتبادل البيانات فيما بين المنظمات الأعضاء في الفريق الفرعي.

٧ - تنسيق أنشطة بناء القدرات المتعلقة بإحصاءات الفقر والجوع فيما بين المنظمات الأعضاء في الفريق الفرعي.

٤ - وفي الاجتماع الثاني الذي عقد في جنيف في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، تقرر إيلاء أولوية لمجالات العمل التالية:

١ - تحليل البيانات المستقاة من استقصاءات الدخل والإنفاق بغية بيان الصلات التي تربط بين مختلف أبعاد الفقر المدقع، وبخاصة الفقر من حيث الدخل/الاستهلاك والحرمان الغذائي.

٢ - استعراض المجموعات المختلفة من تقديرات الفقر من أجل تفسير الفروق القائمة والمساعدة في كفالة الشفافية والوضوح في عرض النتائج والمنهجيات على حد سواء.

٣ - اقتراح سبل لتحليل البعد الجنساني للفقر.

٤ - اقتراح مبادئ توجيهية بشأن الاستقصاءات ومعايير القياس من أجل النهوض بعملية إعداد البيانات القطرية المتعلقة بالفقر والجوع.

ومازال العمل جاريا في هذا الصدد، وسيتم استعراض النواتج التي تتحقق في الاجتماع التالي للفريق الفرعي.

٢ - بيانات القيد في المدارس

٥ - قامت اليونيسيف، في إطار الفريق الفرعي المعني بالمؤشرات الجنسانية، بإعداد تحليل للاختلافات بين الجنسين في مجال التعليم استنادا إلى البيانات المستقاة من استقصاءات الأسر المعيشية التي تجرى عن طريق أخذ العينات (مجموعة استقصاء ات المؤشرات المتعددة، والاستقصاءات الديمغرافية والصحية، وبيانات السجلات الإدارية المقدمة من معهد الإحصاءات التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)). واتفق الفريق على ضرورة إجراء مزيد من البحوث وعلى وجوب أن تواصل اليونيسيف واليونسكو عملهما معا في استكشاف وتحديد السبل الكفيلة باستخدام مصادر البيانات المختلفة على أكفأ صورة من أجل رصد القيد في المدارس والاختلافات القائمة بين الجنسين فيما يتصل بإمكانية الحصول على التعليم.

٣ - بيانات الإلمام بالقراءة والكتابة

٦ - لا تميز بيانات الإلمام بالقراءة والكتابة عموما بين مستويات أو مهارات الإلمام بالقراءة والكتابة واستخدامها الوظيفي في الحياة اليومية. وقد بدأ معهد الإحصاءات التابع لليونسكو برنامجا جديدا لرصد تقييمات الإلمام بالقراءة والكتابة يرمي إلى قياس الإلمام بالقراءة والكتابة عبر طائفة من الأنشطة التي تتدرج من أنشطة القراءة والكتابة الأساسية إلى المهارات الأرفع اللازمة للمشاركة على نحو كامل في الاقتصاد القائم على المعرفة. وستكون النتائج التي يخلص إليها هذا البرنامج بمثابة مؤشر قيم على حالة الإلمام بالقراءة والكتابة في فرادى البلدان، ومعيار دولي يجري على أساسه رصد التقدم المحرز.

٤ - نوع الجنس

٧ - تنقسم المشاكل المتصلة بنوع الجنس إلى فئتين رئيسيتين. وتتصل أولى هاتين الفئتين بالمؤشرات المستخدمة في الوقت الحالي لتتبع التقدم المحرز نحو بلوغ الغاية ٣ المتصلة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. أما الفئة الثانية فتتصل بضرورة تناول البعد الجنساني في إطار جميع الأهداف السبعة الأخرى من الأهداف الإنمائية للألفية. وقد عمل الفريق الفرعي المعني بالمؤشرات الجنسانية على مدى العام الماضي على معالجة هذه القضايا وتقديم توصيات إلى فريق الخبراء المشترك بين الوكالات واقتراح مبادئ توجيهية على البلدان بشأن الكيفية المثلى لاستخدام البيانات المتوافرة في تقييم الاتجاهات القائمة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني.

٨ - ويتشكل هذا الفريق الفرعي من الوكالات والمكاتب التالية: منظمة العمل الدولية، والاتحاد البرلماني الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، واليونسكو، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشعبة النهوض بالمرأة بالأمانة العامة للأمم المتحدة، والشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، وفرقة عمل مشروع الألفية رقم ٣، والمكاتب الإحصائية الوطنية لكمبوديا وجنوب أفريقيا والمكسيك.

٥ - وفيات الأطفال

٩ - يجري بشكل موسع تطوير واستعراض المفاهيم والوسائل القائمة في هذا الصدد، ومن الممكن أن توضع في غضون السنوات القليلة المقبلة مؤشرات مبتكرة مكملة للمؤشرات الواردة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية للاستخدام على نطاق واسع، ومن هذه المؤشرات ما يغطي الأنشطة المستصوب الاضطلاع بها.

٦ - صحة الامهات

١٠ - مازال تقدير نسب وفيات الأمهات يشكل تحديا بالنسبة للكثير من البلدان النامية التي لم تتطور فيها نظم تسجيل الوفيات بالشكل الكافي. وقد ركزت الوكالات الدولية فيما تبذله من جهود على قياس الاتجاهات بصورة موثوق بها، حتى يمكنها أن توفر الإرشاد لعملية رصد الأهداف الإنمائية للألفية على الرغم من قصور البيانات المتاحة. وقد توافرت الآن النتائج التي تمخض عنها تحليل جديد للاتجاهات أجرته الوكالات المسؤولة بمساعدة استشاريين خارجيين. ويستند هذا التحليل إلى البيانات المتوافرة ''التي لم توضع لها نماذج''، وهي تقديرات تعتمد على البيانات القطرية المتاحة، ويشير التحليل إلى أن قدرا من الانخفاض قد طرأ على وفيات الأمهات، ولا سيما في البلدان التي توجد بها مستويات متوسطة من وفيات الأمهات. وما زال من المتعذر في البلدان التي ترتفع فيها مستويات وفيات الأمهات إجراء تقييم في هذا الصدد بسبب عدم كفاية البيانات.

١١ - وما زال العمل مستمرا أيضا فيما يتعلق بمؤشرات العمليات وجمع البيانات ذات الصلة. وقد خضعت تلك المؤشرات لبحوث مستفيضة ويجري العمل على تحسين فهم الصلات القائمة مع مستويات وفيات الأمهات.

٧ - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

١٢ - تم اتباع الوسائل الكفيلة بتوسيع النطاق الذي تغطيه البيانات، ولاسيما استنادا إلى استقصاءات الأسر المعيشية التي تضم فحوص الدم. ومازال من الضروري أن تجري على نطاق واسع مواصلة تطوير واستعراض المفاهيم والوسائل المتعلقة بالمؤشرات السلوكية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كما أن المؤشر المتعلق بانتظام اليتامى في المدارس مقابل غيرهم لم تثبت جدواه في تقييم مدى فعالية البرامج في تلبية احتياجات من تيتم من جراء الإيدز. وتعمل الوكالات المسؤولة على تحديد بديل لتلك البرامج.

٨ - الملاريا

١٣ - أعدت في إطار شراكة مكافحة الملاريا مبادئ توجيهية بشأن وضع مؤشرات للملاريا تستمد من استقصاءات الأسر المعيشية. ويغطي الدليل الذي وضعته منظمة الصحة العالمية واليونيسيف مجموعة من المؤشرات الرئيسية التي تغطي السكان ويمكن جمعها من خلال استقصاءات الأسر المعيشية التي تسمح برصد الاستراتيجيات الفنية التي أوصت بها الشراكة على الصعيد الوطني.

٩ - المؤشرات البيئية

١٤ - يجري تطوير واستعراض المفاهيم والوسائل القائمة بالنسبة لمعظم المؤشرات البيئية المدرجة على قائمة الأهداف الإنمائية للألفية. بيد أنه مازال من الضروري العمل على وضع إطار أكثر اتساقا وتكاملا لإجراء التحليلات، وإعداد توصيات محددة يمكن للوكالات الوطنية أن تستعين بها في وضع الإحصاءات والمؤشرات البيئية.

١٥ - واتفق الفريق الفرعي المعني بالمؤشرات البيئية فيما يتعلق بهذه النقطة الأولى على إعداد وصف تفصيلي متكامل يوفر صورة كاملة للبيئة المستدامة اللازم تهيئتها لتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية. ويغطي التحليل الذي أجري لأغراض تقرير عام ٢٠٠٥ خمسة عناصر من عناصر البيئة (التنوع البيولوجي، والغلاف الجوي، والمياه، وإنتاجية المصادر المائية، وإنتاجية الأراضي)، وهو يستند إلى ما يوجد من مؤشرات رسمية من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بهذا الهدف.

١٦ - أما فيما يتصل بالنقطة الثانية، فيعكف الفريق الفرعي على إعداد ورقة معلومات أساسية من أجل تقديم توصيات بشأن وضع إطار منهجي متكامل لتجميع المعلومات البيئية بهدف دعم عملية وضع مؤشرات بيئية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية من المعلومات البيئية وقدرتها على إعداد هذه المعلومات.

١٧ - كما يسير العمل سيرا حسنا فيما يتعلق بالنهوض بالمفاهيم والمنهجيات وبتحسين توافر البيانات الخاصة بالرصد العالمي لبعض المؤشرات البيئية المحددة. فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بمؤشر الوقود الصلب الذي كانت بياناته شحيحة في بادئ الأمر، أصبح هناك حاليا ٣٠ بلدا إضافيا مدرجا في مجموعة البيانات، مما يصل بمجموع البلدان المدرجة في المجموعة إلى ٩٤ بلدا.

١٠ - المياه والصرف الصحي

١٨ - تضطلع الوكالات المسؤولة بشكل موسع بتطوير واستعراض المفاهيم والوسائل القائمة في هذا الصدد. وتم إعداد تقديرات جديدة لكل من المؤشرين اللذين عرضا في تقرير عام ٢٠٠٤، وهما المؤشران المتعلقان بإمكانية الحصول على المياه وإمكانية الحصول على خدمات الصرف الصحي.

١١ - الأحياء الفقيرة

١٩ - بدأت البحوث الأولية المستفيضة المتعلقة بهذا المؤشر وأعمال تطويره تؤتي نتائج جيدة في الآونة الأخيرة. ومازال من الضروري أن تجري على نطاق واسع مواصلة تطوير واستعراض المفاهيم والوسائل المتصلة بهذا الشأن وبرامج جمع البيانات ذات الصلة. ولاتزال السبل التي صادفت نجاحا في توسيع نطاق تغطية البيانات في مهدها، كما تحتاج مقاييس الاتجاهات إلى جهود كبيرة لتطويرها والاتفاق بشأنها.

١٢ - البطالة في صفوف الشباب

٢٠ - أحرزت منظمة العمل الدولية تقدما صوب وضع مؤشر يستخدم في تتبع التقدم المحرز فيما يتعلق بهذا الهدف. فالمؤشر المتعلق ''بإنتاجية الأيدي العاملة وبفرص العمل اللائقة المصنفة حسب السن ونوع الجنس'' يقيس فرص العمل اللائقة والمنتجة حسب السن ونوع الجنس، ويساعد في تسليط الضوء على العلاقة بين العمالة وغيرها من الأهداف.

١٣ - تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

٢١ - بدأت في حزيران/يونيه شراكة في مجال قياس استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وهي تضم العديد من الوكالات (الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، والأونكتاد، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، واليونسكو، والبنك الدولي، وفرقة العمل المعنية بالمعلومات والاتصالات، واللجان الإقليمية، والمكاتب الإحصائية الوطنية). والمأمول من هذه الشراكة هو وضع مجموعة مشتركة من

المؤشرات الرئيسية المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات يجري تنسيقها والاتفاق عليها دوليا، من أجل بناء القدرات الإحصائية اللازمة لمؤشرات مجتمع المعلومات في المكاتب الإحصائية الوطنية بالبلدان النامية، ووضع قاعدة بيانات عالمية بشأن مؤشرات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وإتاحتها على شبكة الإنترنت. ومن المقرر عقد حلقات عمل إقليمية لمناقشة نتائج عملية جمع المعلومات عن البيانات، وذلك في أثناء الربع الأخير من عام ٢٠٠٤، وسوف يجري إدماج النتائج التي تتمخض عنها تلك الحلقات في الاجتماع العام المزمع عقده في شباط/فبراير ٢٠٠٥.